EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان مصر أمام اللجنة السادسة

" سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي " (البند ٨٣)

١٠ أكتوبر ٢٠١٢

السيد الرئيس،

تؤيد مصر ما ورد فى البيانين اللذين أُلقيا نيابةً عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

إلتزمت جميع الدول الأعضاء في قمة الأمم المتحدة العالمية عام ٢٠٠٥ بضرورة إعلاء سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وقد تم تأكيد ذلك عن طريق عقد أول اجتماع رفيع المستوى حول سيادة القانون في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢. ويمثل نجاح هذا الاجتماع علامة فارقة في مناقشات الجمعية العامة حول موضوع سيادة القانون.

نود أن نعرب عن تقديرنا لميسري المشاورات حول الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى، سفيرى الدنمارك والمكسيك، لما بذلاه من جهود خلال عملية المشاورات. ونثني على ما اتسمت به المشاورات من شفافية ومهنية. لقد كشفت المشاورات حول الوثيقة الختامية المواقف التالية التي نعتقد أنه من المهم أخذها فى الإعتبار عند مواصلة مناقشاتنا حول سيادة القانون في اللجنة السادسة:

١ – لا تزال هناك آراء مختلفة حول مكونات سيادة القانون. ولذلك فمن المهم التوصل إلى مفهوم مشترك لسيادة القانون.

٢ – يتجه البعض إلى تركيز الدعوة لإعلاء سيادة القانون على المستوى الوطني فحسب مع تجاهل سيادة القانون على المستوى الدولي. وتؤكد مصر الإرتباط الوثيق بين المستويين الوطنى والدولى لسيادة القانون. ونؤكد ضرورة التوازن فى تناول المستويين.

السيد الرئيس،

ترتبط سيادة القانون بالتغيرات السياسية الفارقة التي حدثت في منطقة شمال أفريقيا، والشرق الأوسط خلال العامين الماضيين. وأود الإشارة إلى الأتى:

- أن الثورات العربية جاءت استجابةً لدعوات شعبية لتحقيق الشفافية، والمحاسبة، وسيادة القانون. ويمثل ذلك مثالاً حياً على القيمة التى تمثلها سيادة القانون لشعوب المنطقة. فقد كان استشراء القهر، والظلم، والفساد الدافع الرئيسى للثورات التي وضعت العدالة، والحرية على رأس مطالبها.

- تؤكد مصر إلتزامها الراسخ بتعزيز سيادة القانون خلال المرحلة المقبلة. وتلتزم الحكومة المصرية الجديدة بترسيخ ثقافة سيادة القانون، وتمكين المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- رغم ما تقدم، لا تزال التحديات الرئيسية التالية تقف عائقاً أمام تعزيز سيادة القانون في المنطقة وفى العالم:

١. أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر المراجعة الناجح لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية الذي عقد في مايو ٢٠١٠، والذى أعطى سكرتير عام الأمم المتحدة ولاية لتنظيم مؤتمر فى عام ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إننا ندعو إلى الانتهاء من الترتيبات التنظيمية لهذا المؤتمر بما يسمح بعقده فى الإطار الزمني المتفق عليه عام ٢٠١٢ حتى يتسنى التصدي بنجاح للتهديد الناجم عن إنتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط.

٢. استمرار معاناة شعب فلسطين. وإنسداد أفق عملية السلام. لذلك ندعو إلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية بما فيها القدس الشريف. كما ندعو إلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلى للجولان السورى وجميع الأراضى العربية المحتلة. ونساند طلب فلسطين للإنضمام إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية. وتتعهد مصر بتأييد أى قرار يُطرح فى الجمعية العامة خلال الدورة الحالية للحصول على وضعية الدولة غير العضو كحد أدنى للمطلب الفلسطينى المشروع للحصول على إعتراف المجتمع الدولى. وتحث مصر جميع الدول على دعم هذا الخطوة من أجل الحفاظ على مصداقية المنظمة والمبادئ التي تمثلها وعلى رأسها إعلاء سيادة القانون على المستوى الدولى وتعزيز الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

في الختام، تتطلع مصر إلى مواصلة مناقشة سيادة القانون في اللجنة السادسة. وتتعهد بمواصلة إعلاء مفهوم سيادة القانون والمبادئ التي يستند إليها، وهي احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة للجميع.

أشكركم على حسن الاستماع.